بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

والحاصل: أنّ تعارض صحيحة زياد بن أبي الحلال مع موثقة زرارة الواردتين في حق جابر بن يزيد الجعفي مانع من البناء على وثاقته.

ولكن قد يقال: إنّه يمكن إثبات وثاقته، بطريق آخر وذلك بالبناء على مقدمتين:

المقدمة الأُولى: إنّ هناك كبرى استندنا إليها في التوثيقات في عدة موارد وهي كبرى المعاريف المحققة لصغرى "ظاهر الحال".

وبيان ذلك: أنّ الرجل إذا كان من المشاهير والمعاريف فمقتضى شهرته ومعروفيته تتبع عثراته وأخطاءه، فإنّ طبيعة البشر هي تتبع العثرات والأخطاء خصوصاً في المشاهير والمعاريف.

فإذا كان لشخصٍ شهرة في مجال الرواية في مختلف الأبواب كما في باب التفسير والتاريخ والأحكام الشرعية والعقائد، ومع شهرته ومعروفيته إلا أنّه لم ينسب له عيب في وثاقته أو عدالته، وليس من عيب يذكر سوى عيب فكري نحو نسبة الغلو إليه المختلف في حقيقته وحدوده، أو قدح العامة فيه بأنّه يظهر الإيمان بالرجعة، فإنّ الشهرة بهذا الحد بين العامة والخاصة محققة لمصداق عنوان "ظاهر الحال".

وظاهر الحال إنْ لم يكن كاشفاً عن العدالة وجلالة القدر فلا أقل بأنّه كاشف عن الوثاقة، أي من يكون من المشاهير بهذا المستوى ويكون محل الابتلاء بين العامة والخاصة من حيث كثرة رواياته في أبواب عديدة ، ومع ذلك لم يرد قدح لساني فيه إلا من هاتين الجهتين، فهذا محقق لصغرى "ظاهر الحال" الكاشف عن العدالة فضلاً عن الوثاقة .

المقدمة الثانية: إثبات الصغرى: في حق جابر بن يزيد الجعفي.

فإنّه إذا تمت الصغرى، وثبت أنّ له المعروفية بالنحو المذكور كان ذلك مصداقا لظاهر الحال الكاشف عن عدالته فضلاً عن وثاقته.

ويمكن الإستفادة في إثبات الصغرى:

مما جاء في [كتاب التابعي الكوفي جابر بن يزيد الجعفي، دراسة تحليلية في حياته وعلومه وكتبه واساتذته وتلامذته في ضوء المدرستين، تأليف الشيخ محمد الجعفري، منشورات مجلة دراسات علمية] حيث تعرض هذا الكتاب مفصلاً لجابر من جميع الشؤون المرتبطة بحاله.

وذكر عدة عناصر تثبت الشهرة والمعروفية:

1– ورود أحاديثه في مصنفات العامة والخاصة، ففي [ص13] استعرض مصادر الجمهور من العامة التي نقلت روايات جابر، حيث قال: (**ومن ثَمَّ اشتملت كتب الحديث والتفسير لدى الفريقين على روايات كثيرة عنه، أمّا المصادر التي روت عنه عند الجمهور فقد خلت عن رواياته ثلاثة من الكتب المعتبرة، وهي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن النسائي، وما يلحق بها المستدرك على الصحيحين؛ لأنّه تابع لشروط الصحيحين فيما يستدركه من الأخبار.**

وروت عنه سائر الكتب من المسانيد والسنن والمصنفات وكتب التفسير بما فيها الثلاثة الأخرى من كتب الستة، وهي: سنن ابن ماجة والترمذي وأبو داود، غير أنّ الأخير لم يروِ حديثاً قويّاً واقتصر الرواية عنه في مورد واحد).

ثم جاء على: (**ذِكْر المصادر التي تضمنت الرواية عن جابر بالتسلسل الزمني ابتداءً بتلاميذ جابر كالثوري ومروراً بالآخرين**).

وذكر من روى عنه من المسانيد كمسند أحمد بن حنبل، والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني وغيره، ومن روى عنه من المعاجم كمعجم الطبراني الأكبر والأوسط، ومن روى عنه من كتب التفسير عندهم أيضاً كتفسير سفيان بن سعيد الثوري.

والمجموع ممن عرض روايات جابر الجعفي من كتب أهل السنة واحد وعشرون مصدراً بروايات عديدة.

ثم قال: (**وأمّا في مصادرنا المحفوظة**) بحسب التسلسل الزمني (**فقد أخرج له:**

1. أصل زيد الزرّاد –بالنسخة الواردة في **الأصول الستة عشر**– قال: (**حدثّنا جابر بن يزيد الجعفيّ قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: (إنّ لنا أوعيةً نملؤها علماً وحكماً**).

2. نوادر علي بن أسباط –بالنسخة الواردة في الأصول الستة عشر– ورد عنه في موضع منه (عمرو بن ساير عن جابر عن أبي جعفر (عليه السلام)، والصواب: (عمرو بن شمر)، كما ورد في ثواب الأعمال.

3. كتاب جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي –بالنسخة الواردة في الأصول الستة عشر–، ويلاحظ أنّ كتابه احتوى على مجموعة أحاديث من عدد من الرواة، فروى حميد بن شعيب عن جابر الجعفيّ سبعة وثمانين حديثاً متتالياً –عدا الحديث 40، 41– ممّا قد يظن أنّه قطعة من كتب جابر.

وروى في مجموعة أخرى ثلاثة أحاديث عن إبراهيم بن جبير عن جابر، وأخرج أيضاً عن جابر حديثاً آخر.

4. كتاب المشيخة للحسن بن محبوب السرّاد أو الزرّاد، فقد روى ابن إدريس في مستطرفاته عن جابر الجعفيّ من كتاب المشيخة حديثين.

5. كتابا المؤمن والزهد للحسين بن سعيد الأهوازي من أصحاب الأئمة الرضا والجواد والهادي (عليهم السلام) المتوفى في القرن الثالث الهجري.

6. كتاب المحاسن لأحمد بن محمَّد بن خالد البرقيّ (ت 274هـ).

7. كتاب بصائر الدرجات الكبرى لمحمَّد بن الحسن الصفار (ت 290هـ).

8. كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبدالله الأشعري القمي (ت 299 أو 301هـ).

9. تفسير العياشي لمحمَّد بن مسعود العياشي (ت 320هـ) ستة وتسعين حديثاً.

10. تفسير القمي المنسوب لعلي بن إبراهيم بن هاشم القميّ (ت حدود 329هـ) سبع عشرة رواية عن جابر بن يزيد الجعفيّ.

11. كتاب القراءت لأبي عبدالله أحمد بن محمَّد السيّاري (ت ق3) فقد نقل عن جابر في خمسة وعشرين موضعاً من كتابه، ويحتمل أنّه أخذها من تفسير جابر وهي في خصوص قراءة الآيات.

12. الكافي بأقسامه الثلاثة –من الأصول والفروع والروضة– لثقة الإسلام محمَّد بن يعقوب الكلينيّ (ت 329هـ) مائة وسبعين رواية.

13. الإمامة والتبصرة لعلي بن الحسين ابن بابويه القميّ (ت 329هـ) خمسة أحاديث.

14. كامل الزيارات لجعفر بن محمَّد بن قولويه (ت 368هـ) ثلاثة عشر حديثاً.

15. من لا يحضره الفقيه للصدوق (ت 381هـ) خمسة وثلاثين حديثاً.

16. **تهذيب الأحكام للشيخ الطوسيّ (ت 460هـ) ستة وأربعين حديثاً.**

17. **الاستبصار له أيضاً خمسة عشر حديثاً.**

إلى أنْ قال: (**كما أنّه روي عن جابر في كثير من كتب التاريخ والسيرة، منها:**

1. **مقتل الحسين لأبي مخنف (ت 175هـ).**

2. **وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري (ت 212هـ).**

3. **مقتل أمير المؤمنين لابن أبي الدنيا (ت 281هـ).**

4. **تاريخ الأمم والملوك لمحمَّد بن جرير الطبري (ت 310هـ).**

5. **مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصفهاني (ت 356هـ)).**

وبالتالي فالراوي الذي له روايات بهذه السعة في باب التفسير، وفي الأصول، وفي الفروع، وفي التاريخ، مما يعني محل الابتلاء، ومع كونه محل الابتلاء لدى كل من صنف في أيّ باب من الأبواب لم يسجل عيب في لسانه سوى رميه بالغلو أو طعن العامة فيه بإظهار القول بالرجعة فإنّ ذلك محقق وجدانا لـ "ظاهر الحال" الذي هو أمارة عقلائية على الاستقامة.

2- كلمات العامة في حق جابر بن يزيد الجعفيّ:

القول الأول: شعبة بن الحجاج بن الورد: ذكر ابن حنبل أنّ شعبة قال: (**أمّا جابر الجعفيّ ومحمَّد بن إسحاق فصدوقان في الحديث**) [كتاب العلل وومعرفة الرجال، ج3، ص214، رقم: 4924].

ومرةً قال: (**كان جابر إذا قال: حدّثنا وسمعت فهو من أوثق الناس**) [الكامل في ضعفاء الرجال، ج2، ص117-118].

القول الثاني: زائدة بن قدامة: **ما جاء عن ابن أبي شيبة قال: (قيل لزائدة: ثلاثة لا تروي عنهم: لِمَ لا تروي عنهم، ابن أبي ليلى، وجابر الجعفيّ، والكلبي؟ قال: وأمَّا جابر الجعفيّ فكان والله كذّاباً يؤمن بالرجعة)** [تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج1، ص207، رقم: 1346].

فإنّ ظاهر العبارة أنّ السبب في تكذيب جابر هو إيمانه بالرجعة، والقول بالرجعة في كلمات المتكلمين في تلك الفترة ينصرف إلى رجعة أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى الدنيا مرةً أخرى.

وكذلك في عبارة أخرى **عن يحيى بن يعلى قال: (سمعت زائدة يقول: جابر الجعفيّ رافضي يشتم أصحاب النبي (عليه السلام) لا يكتب حديثه ولا كرامة، وأمرنا زائدة أن نترك حديثه)** [ضعفاء العقيلي، ج1، ص193].

القول الثالث: سفيان الثوري، وهو من تلامذة جابر الجعفيّ، وقد نص على تلمذته له في تفسيره: **ما جاء عن وكيع قال: (قال سفيان: ما رأيت رجلاً أورع من جابر الجعفيّ)** [الجرح والتعديل، ج1، ص77]، **وما جاء عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان: (كان جابر الجعفيّ ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع منه في الحديث)** [ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج1، ص379–382، رقم: 1425]، **وقال سفيان الثّوري لشعبة: (لئن تكلمت في جابر الجعفيّ لأتكلمن فيك)** [تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج4، ص467].

القول الرابع: زهير بن معاوية الجعفي، وهو من تلامذة جابر: **ما جاء عن يحيى بن أبي كثير قال: كنّا عند زهير فذكروا جابراً الجعفيّ، فقال زهير: (كان جابر إذا قال سمعت، أو سألت فهو من أصدق الناس)** [الجرح والتعديل، ج2، ص497–498، رقم: 2043]، وما جاء عن ابن عبدالبر: **(وكان وكيع وزهير بن معاوية يوثقانه ويثنيان عليه)** [الاستذكار، ج7، ص468].

القول الخامس: جرير بن عبدالحميد الضبي: **ما جاء عن ابن عدي قال: كتبت إلى ابن أيوب ثنا أبو غسان قال: سمعت جريراً يقول: (لقيتُ جابراً الجعفيّ فلم أكتب عنه، لأنّه كان يؤمن بالرجعة)** [الكامل في ضعفاء الرجال، ج2، ص116].

القول السادس: وكيع بن الجراح: **قال في حق جابر: (لولا جابر الجعفيّ لكان أهل الكوفة بغير حديث)** [سنن الترمذي –الجامع الصحيح–، ج1، ص133]، **وذكر ابن أبي حاتم أنّ وكيعاً قال: (مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أنّ جابر ابن يزيد أبا محمّد الجعفيّ، ثقة)** [ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج1، ص379].

القول السابع: سفيان بن عيينة: **جاء عنه أنّه قال في حق جابر: (كان يؤمن بالرجعة)** [تهذيب التهذيب، ج2، ص43].

القول الثامن: البخاري: لم ينقل عنه، أي أنّه متروك الحديث عنده.

القول التاسع: أبو حاتم الرازي: **قال: (جابر الجعفي يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به)** [الجرح والتعديل، ج2، ص497].

مما يعني أنّ موازين القبول موجودة فيه، ولكن لا يحتج به.

القول العاشر: ابن قتيبة الدينوري: **قال: (كان جابر يؤمن بالرجعة)** [تهذيب التهذيب، ج1، ص283].

القول الحادي عشر: أبو عبدالله الحاكم: ذكره في معرفة علوم الحديث، وقال: **(مطعون في مذهبه وحديثه)**.

وظاهره أنّ منشأ الطعن في حديثه هو مذهبه.

القول الثاني عشر: ابن حجر العسقلاني: **قال في حق جابر: (ضعيف رافضي)**.

وظاهره أنّ مصدر الطعن بكونه رافضي.

القول الثالث عشر: ابن عدي وهو من نقاد العامة: **(ولجابر حديث صالح، وقد روى عنه الثوري الكثير، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وقد احتمله الناس ورووا عنه، وعامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة، وقد حدث عنه الثوري مقدار خمسين حديثاً ولم يختلف أحد في الرواية عنه، ولم أرَ له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار)** [الكامل في ضعفاء الرجال، ج2، ص119].

ومن الواضح أنّ عناية العامة بأحد الرواة بهذا المستوى من قرائن معروفيته بالاستقامة لولا إظهاره لمعتقده، وهذا هو منشأ تكذيب بعضهم له، كما أنّ من المحتمل قوياً أنّ منشأ التكذيب والإتهام بالتدليس جهره بالثناء على الإمام الباقر (عليه السلام)، كما يظهر ذلك من قول الحميدي: **(سمعت ابن أكثم الخراساني قال لسفيان: أرأيتَ يا أبامحمَّد الذين عابوا على جابر الجعفيّ قوله حدّثني وصي الأوصياء، فقال سفيان: هذا أهونه)** [الضعفاء الكبير، (ضعفاء العقيلي)، ج1، ص194، رقم (24)].

3– ثناء العامة والخاصة عليه: فمن العامة: ما ذكره أبو نعيم الإصبهاني (ت 430هـ) أنّ أبا حنيفة في مسنده روى عن جابر الجعفيّ [مسند الإمام أبي حنيفة، تأليف أبي نعيم الأصبهاني، ص67].

وذكر ابن حبان في صحيحه وابن حجر في فتحه والعيني في عمدته، ويكفي قول أحمد بن حنبل: **(لم يتكلم في جابر في حديثه، إنما تكلم فيه لرأيه)** [الضعفاء والمتروكين، ج1، ص164]، وما قاله ابن أبي حاتم الرازي عن شعبة أنه قال (لا تنظروا إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر، هل جاءكم عن أحد بشيء لم يبلغه) [إكمال تهذيب الكمال، ج3، ص139].

وأما من الخاصة فقد مضى كلام الشيخ المفيد (عليه الرحمة) في الرسالة العددية، وابن شهرآشوب (عليه الرحمة) في المناقب، وغيرهما.

وهي وإنْ لم تكن مقبولة في مستوى التوثيق إلا أنّها قرائن على المعروفية الكاشفة عن الاستقامة.

والنتيجة: أنّ مقتضى ما سبق وثاقة جابر ولا موجب لرفع اليد عنه إلا ما يستظهر من الغمز فيه من كلام النجاشي (عليه الرحمة) حيث قال: (**جابر بن يزيد، أبو عبدالله –وقيل أبو محمّد– الجُعْفِيّ، عربيّ قديم، نسبه: ابن الحارث بن عبديَغُوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرار بن جُعْفِي. لقى أبا جعفر وأبا عبدالله (عليهما السلام)، ومات في أيّامه، سنة ثمان وعشرين ومائة.**

روى عن جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومُنَخَّل بن جميل، ويوسف بن يعقوب.) فكأنّه يرى أنّ ضعف من روى عنه موردٌ للغمز (**وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان (رحمه الله) ينشدنا أشعاراً كثيرةً في معناه تدلّ على الاختلاط، وليس هذا موضعاً لذكرها، وقلّ ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام**) [رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ص128، رقم (332)].

وفي ما ذكره الشيخ النجاشي (عليه الرحمة): عدة ملاحظات:

الملاحظة الأُولى: أنّه قال: (**روى عنه جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومُنَخَّل بن جميل، ويوسف بن يعقوب**).

فإنّ الاقتصار على ذكر الضعفاء ممن روى عنه مع وجود ثقاتٍ ممن رووا عنه ظاهر في سياق الغمز، وإلا فلايخلو راوٍ من رواة الإمامية غالباً إلا وقد روى عنه الضعفاء.

والحال بأنّه ثبت رواية الثقات عنه، من أمثال: إبراهيم بن نعيم العبديّ، أبي الصباح الكناني، وثابت بن أبي صفية أبي حمزة الثماني، وزياد بن أبي الحلال، والحسن بن الشري الكاتب الكرخيّ، وعبدالرحمن بن محمّد الملقب بالعرزميّ، وعبدالغفار بن القاسم أبو مريم الأنصاري، وعبدالله بن غالب الأسديّ، وعبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري، وعمر بن أبان الكلبيّ، وعنبسة بن بجاد العابد، وعيسى بن أبي منصور، وغيرهم.

الملاحظة الثانية: أنّ النجاشي قال: (**وكان في نفسه مختلطاً**).

فما هو معنى "مختلط"؟

جاء في [كتاب التابعي الكوفي جابر بن يزيد الجعفي، دراسة تحليلية في حياته وعلومه وكتبه واساتذته وتلامذته في ضوء المدرستين، تأليف الشيخ محمد الجعفري، منشورات مجلة دراسات علمية، ص346]: (**التخلط لغة: هو خلط الشيء بغيره، واختلط فلان، أي فسد عقله. والتخلط في الأمر: الإفساد فيه.**

وأمَّا في الاصطلاح فذكر الشيخ محمَّد بن إسماعيل المازندراني (ت 1216هـ): (وأمَّا قولهم: مختلط، ومخلّط ... الظاهر أنَّ المراد بأمثال هذين اللفظين مَن لا يبالي عمّن يروي وممّن يأخذ) أي في مقام الرواية لا يتثبت **(يجمع بين الغثّ والسمين، والعاطل والثمين)** [منتهى المقال في أحوال الرجال، ج1، ص120].

وهذا لا يقدح في وثاقته، نظير ما ذكروا في "أحمد بن محمد بن خالد البرقي" أنّه يروي المراسيل ويروي عن الضعفاء ولكن هذا لا ينافي وثاقته، كما ذكر بعض الأجلة في [كتاب القبسات، ص621] أنّ المخلّط يعبر به عمن لا يكون مستقيم العقيدة، قال النجاشي في بعضهم **(سمع فأكثر ثم خلط في مذهبه)**، وقال الشيخ: **(كان إماميا مستقيم الطريقة ثم خلط وأظهر مذهب الخمسة)**.

لكن الظاهر أنّ هناك فرقاً بين "المختلط" و "المخلّط"، فـ "المخلّط" من يدس الروايات الضعيفة ضمن مروياته أو من انحرف بعد استقامته أو من لايبالي عمن يروي، ولكن الظاهر أنّ المراد بـ "المختلط" من به خلل في ضبطه أو خلل في تصرفاته، ومن خلال الخلل في ضبطه وتصرفاته قد لا يحرز ضبطه للحديث، لا أنّه طعنٌ في وثاقته.

ويؤكد ذلك في المقام تعقيب الشيخ النجاشي (عليه الرحمة) وصفه بـ "المختلط"، بما نقل عن المفيد **(وكان شيخنا أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان (رحمه الله) ينشدنا أشعاراً كثيرةً في معناه تدلّ على الاختلاط)**، يعني أنّه كان ينشد أشعاراً ظاهرها –مثلاً– عدم استقامة المعاني مما يكشف عن خلل في ضبطه، وهذا لا يدل على طعن فيه.

والحمد لله رب العالمين